الأساليب الناعمة للاستعمار الفرنسي في الجزائر و أبعادها الإستراتيجية من خلال كتاب " الإصلاحات الاستعمارية في الجزائر و انعكاساتها الاجتماعية 1954 – 1962.

الأستاذ إبراهيم طاس.

**1- الجزائر أمام امتحان التغيير**

عرفت الجزائر قبل الاحتلال تجارب للنهوض و التغيير، و حاول أبناؤها عدم الاستسلام لحالة الانحطاط و أبدوا مقاومة للخروج من ليل التخلف الذي أرخى بسدوله على مشرق و مغرب الأمة الإسلامية، من خلال الاهتمام بالعلم و العلماء و الثقافة عموما ، و كانت هذه المحاولة أصيلة أثمرت حسب المفكر الفلسطيني أبو الغد إبراهيم " إنجازات اجتماعية ضخمة "،

من الحركات الجزائرية الأصيلة التي عرفتها الجزائر في وقت مبكر ، حركة الإصلاح التي قادها عبد الكريم المغيلي ( 1427- 1502)، و هو من الشخصيات البارزة في تاريخ الجزائر و صفه ابن مريم التلمسانيبأنه : " أحد أذكياء العالم و أفراد العلماء " و قال عنه محمد السنوسي: " ... القائم بما إندرس في فاسد الزمان من فريضة الأمر بالمعروف و النهي عن المنكر ... علم على الاتسام بالذكورة العلمية و الغيرة الإسلامية، و رفع لواء الإصلاح في القرن الخامس عشر، و كانت له في ذلك صولات و جولات بمنطقة توات و اتخذ موقفا مشهودا من اليهود الذين أبدوا نشاطا تجاريا متناميا اتخذوه سُلَّما للسيطرة على الحياة السياسية، و هو الأمر الذي استشعر خطره على مستقبل المنطقة و سكانها، فتحرك بمقتضى غيرته الإسلامية و نظرته الاستراتيجية لإنهاء هذا الوضع غير الطبيعي، ليقدم للجزائر خدمة ستبقى دينا في عنق أجيال من أبنائها.

أعقب هذه المرحلة فترة أخرى أطلق عليها مالك بن نبي بفترة ما بعد الموحدين، عاشت الجزائر خلالها كل مظاهر الضعف و التشتت التي عانت منها أمة غابت شمس حضارتها. لكن هذه الفترة لم تكن كلها عصرا للظلمات و التخلف بالنسبة للجزائر ، فقد عرفت محاولات عديدة للنهضة و الإصلاح، و كأن الإنسان الجزائري يأبى أن يستسلم لمنطق الواقع، و اختار أن يتخذ موقف التحدي.

إلا أن هذه المحاولات لم تؤت ثمارها المرجوة، لأسباب حددها محمد أركون في عدة نقاط أهمها :

1- أن الجهود المبذولة كانت مشتتة و متقطعة و ضعيفة فكريا

2– أنها لم تكن قادرة على إحياء الفكر الإسلامي أو تجديده، و قد مضىت عليه قرون من الضعف و الانحطاط. و يمكن أن نظيف إلى هذين السببين، سببا ثالثا و هو أن الحكم العثماني في الجزائر و بالرغم من مساهمته في تحرير نقاط ساحلية عديدة من السيطرة المسيحية، إلا أنه بالموازاة مع ذلك، كان حكما مستبدا مارس كل أنواع الاستبداد و التهميش السياسي و القهر الاقتصادي، و لم يكن البشوات و الأغوات و الدايات الذين تداولوا على السلطة ينتمون إلى هذه البلاد إلا انتماءا إداريا وظيفيا، أو دينيا سطحيا، لا يتجاوز مثلث القصر و الخزينة و المسجد أحيانا، و قد جعل هذا الوضع الجزائريين يعيشون حالة قطيعة مع تراثهم الثقافي و الفكري، و مع جهود النهضة التي بذلها أسلافهم، و قد دفع المجتمع الجزائري ثمن هذه القطيعة باهضا، حيث جعلت من بلادهم فريسة سهلة للاحتلال الفرنسي، الذي فرض عليهم مواجهة تحديات الحداثة التي نقلها إليهم، و أسس لنظام استعماري متعجرف، احتقر التراث المحلي و عمل على تفكيكه، مما حال دون قدرة الجزائر على المحافظة على حيويتها الفكرية .

**2- الاستعمار الفرنسي و ثنائية الهدم و البناء.**

تعرض المجتمع الجزائري منذ السنوات الأولى للاحتلال إلى سياسة هدم ممنهجة ، مست كل مناحي الحياة من دين و لغة و طابع عمراني.

كما جرى اعتداء على ملكيته العقارية، و صدرت بشان ذلك مراسيم عديدة منها القرار المشيخي 1863، الذي شتت القبيلة و قسمها إلى دواوير و بلديات، فقد كان النظام العقاري التقليدي بالجزائر محكوما بضرورات الإنتاج الاجتماعي مع الاعتراف بالملكية الخاصة، بخلاف ما أراد أن يشيعه الاستعمار ليبرر استيلاءه على الأراضي الخصبة،(4)و تقسيمها،وهي العملية التي تطلبت تغيير المنظومة الاسمية.  و انجر عن هذه القوانين تفكيك للبنية الاجتماعية، حيث شتت الاحتلال 224 قبيلة،و قضى على دورها الاجتماعي و السياسي "جيوش" المستوطنين الذين استحوذوا على أفضل الأراضي الفلاحية،و هو ما تسبب في حرمان الأسرة الجزائرية من حق العيش الكريم،و انتشار الفقر و تحول كثير من الفلاحين إلى "خماسين"، مما أدى إلى تدهور حالة السكان، و انخفاض المستوى المعيشي.

اهتم الاحتلال منذ السنوات الأولى بالتعليم وسعى لفصله عن الدين و تقليص التعليم القرآني، و تعويضه بتعليم لائكي عقلاني، لا لتنوير الجزائريين و إدخالهم إلى عالم الحضارة المعاصرة، و لكن إلى ترويض بعض المثقفين، و رجال الدين، حتى تسهل مراقبتهم و توجيههم أيضا، لاستخدامهم كواجهة دعائية ، للتدليل على فضائل الاحتلال، و إيجابياته، و قبلت شخصيات ثقافية جزائرية مشهورة، لعب هذا الدور عن وعي أو غير وعي، و حصلت على تقدير الإدراة الاستعمارية، و تنويهها، و حافظت على نفس التقدير من جزائر الاستقلال، باعتبارها نموذجا للشخصية الجزائرية الوطنية؟ ! .

قاطع الجزائريون في البداية التعليم الفرنسي، و استمرت هذه المقاطعة إلى نهاية الحرب العالمية الأولى. فبعد احتكاك المجندين و المهاجرين الجزائريين بالأوروبيين و اطلاعهم على التطور الحاصل في المجتمعات الغربية، اكتشفوا محاسن المدرسة الفرنسية و فوائدها. و أدركوا أن دخول المدرسة الاستعمارية ضرورة اجتماعية و اقتصادية، خاصة و قد غدت المصدر الوحيد لنشر المعرفة.

لقد استطاع التعليم الفرنسي و ما تمتع به من إمكانات و إغراءات أيضا، أن يحدث تغييرات في العقلية و المجتمع الجزائري، و حرمت أفراده أن يملكوا لغتهم الأصلية بسبب تهميشها و اضطهادها، كما لم تمكنههم من امتلاك اللغة الفرنسية لغة المنتصر. فمصالي الحاج زعيم الجناح الثوري للحركة الوطنية، اضطر إلى تعلم اللغة العربية بباريس في مدرسة اللغات الشرقية، و فرحات عباس رئيس أول حكومة جزائرية مؤقتة، كانت معرفته بالعربية لا تكاد تذكر، و بعض الجزائريين لا يتكلمون العربية و لا الفرنسية، و لكن خليط منهما.

و في ما يتعلق بالدين فإن الإدارة الاستعمارية تصرفت في شؤون الدين الإسلامي على هواها، و أشاعت مقولة "الإسلام الجزائري" الذي يعني الإسلام السطحي إسلام الشعوذة و الطرق الصوفية. و زعمت أن هناك إسلامان في الجزائر: إسلام المدن حيث يبدي الأفراد التزاما صحيحا بتعاليمه، و إسلام الريف أين يتبع الجزائريون إسلاما "أرثوذكسيا" متزمتا.

بعد أن حرمت الإدارة الاستعمارية الجزائري من أرضه، و رفضت أن ينتسب لها، أطلقت عليه عبارة "المسلم الفرنسي"، لكنها اشترطت عليه أن يتخلى عن دينه، - على الأقل في مسألة الأحوال الشخصية- حتى يُقبل كفرنسي كامل الحقوق، و إلا فإنه محكوم عليه أن يعيش حالة التخلف و الانحطاط، و يبقى مجرد رعية لا يتمتع بصفة المواطنة، فلا هو جزائري و لا هو مسلم، له الحق في ممارسة شعائر دينه.

يزعم منظرو الاستعمار أن الإصلاح هي المهمة الحضارية التي يجب على المستعمر أن يقوم بها لتغيير أوضاع البلاد المتخلفة، و المكبلة بالأطر الثقافية البدائية و العتيقة، و المعرفة الأسطورية،و هي بذلك مرشحة لأن تُحتل،و ربما قد تُجبر أو يشترط عليها بعد ذلك أن تتخلى عن لغتها و دينها، و هو ما يمثل الوجه البشع و المتطرف للإصلاح الاستعماري في البلاد المستعمرة، الذي يندرج ضمن منطق تبريري انطلاقا من منظور اقتصادي أيضا. فالثروات التي تحوز عليها الدول المتخلفة والتي يعجز أهلها عن استغلالها، يتم الاستيلاء عليها باسم البشرية، لان تلك الثروات تعتبر ملكا جماعيا , والاستعمار قام بواجب، إنساني عندما أنقذ هذه الثروات وجعل استغلالها أمرا ممكنا.

و طبقا للمنطق الاستعماري فإن العالم الإسلامي الذي عرف حالة نهضة منذ قرن و نصف، و استيقظ من سباته بعد قرون من الفتور والاسترخاء، و الانكفاء على الذات و الجمود الفكري، فإن الفضل في ذلك يعود إلى الغرب و بوجه خاص إلى فرنسا، التي استطاعت أن تضع حدا لقرون من الفوضى و الحروب التي لا تكاد تنتهي بين القبائل في شمال إفريقيا، و غيابها عن هذه المنطقة يعني الانحدار نحو العنف و أمواج من الدماء، و احتقار الفرد كإنسان من أجل هدف الاستغلال الجماعي، و تعني أيضا الاستبداد.

هذا المنطق التبريري نقطة مشتركة بين كل الفرنسيين شيوعيين اشتراكيين راديكاليين ...متعاطفون مع الأهالي أو معادون لهم ، فالجميع يرى أن غزو الجزائر كان تحريرا للبلد، و السكان من قيود التخلف و الهمجية.

و إنما يختلفون فقط في طريقة الدفاع عن فرنسا المستعمِرة - وطنهم- بعضهم يدافع عنها "بحكمة" و البعض "بتهور"، لكن كلهم متفقون على أن احتلال بلدهم للجزائر نعمة نقلت سكانها من البربرية و التخلف، إلى رحاب الحضارة الأوروبية. بينما يراه الجزائريون كارثة و صفحة سوداء في تاريخ بلدهم و المسئول عن كل المآسي التي وقعت بها.

حاول بعض الجزائريين تقديم مساهمتهم لإصلاح أوضاع أبناء بلدهم ، دون المساس بالمنظومة الاستعمارية أمثال: ابن الموهوب، الذي ألقى خطبة -بمناسبة تنصيبه مفتيا لقسنطينة- دعا فيها إلى التقدم و الفهم الصحيح للإسلام و إلى محاربة الجهل و البدع ،و أمثال عبد القادر المجاوي، محمد بن رحال الندرومي، فرحات عباس ، و حركة الفتيان الجزائريين، و فدرالية المنتخبين .

و كل هؤلاء دعوا إلى الاستفادة من إيجابيات الحضارة الأوروبية، و تراوح موقفهم من الاستعمار بين المهادنة و الموالاة.

أثناء الحرب العالمية الثانية اتبعت إدارة الاحتلال سياسة إشراك الجزائريين في مشاريع التغيير، و أنشأت لهذا الغرض عدة لجان: لجنة استشارية للديانة الإسلامية، لجنة ما بين الوزارات للشؤون الإسلامية و ضمت فرنسيين و جزائريين ، لجنة الدراسات الاقتصادية و الاجتماعية الإسلامية ، لجنة الإصلاحات الإسلامية.

لكن الاستعمار الفرنسي بعد الوضع الذي فرضته الثورة، لم يكن باستطاعته إنشاء مثل هذه اللجان ، لأنه كان من الصعب عليه أن يجد شخصيات جزائرية ذات مصداقية و تتمتع بشئ من التمثيل، و تؤمن بإمكانية إصلاح الوضع في إطار الاعتراف بسلطة الاحتلال، فما كان عليه إلا أن انفرد بمشاريع التغيير التي مست كل مناحي الحياة، عساه يستدرك الأخطاء التي ارتكبها من قبل، و ينقذ الجزائر الفرنسية التي يريدها، بالتقرب من "الأهالي".

**3- السياسة الاجتماعية للجمهورية الرابعة في الجزائر 1954- 1958**

ورثت الجمهورية الرابعة في الجزائر وضعا اجتماعيا يتسم بالازدواجية، أفرزها نظاما استعماريا متحيزا، حيث كان المجتمع الجزائري مقسم إلى فئتين أو مجموعتين : المجموعة الأوروبية و يتمركز أبناؤها في المناطق الحضرية، و المدن الكبرى إذ بلغ عددهم 673 ألف نسمة سنة 1931 ليرتفع إلى 792 ألف سنة 1954 أي ما نسبته 80%من عددهم الإجمالي. و مجموعة الأهالي أو المسلمين التي تشكل الأغلبية الساحقة لسكان الريف، و يعيش أفرادها غالبا تحت رحمة القياد. ونظرا للظروف الصعبة التي يعانون منها في المناطق الداخلية، كان الانتقال إلى المدن حلما

بالنسبة لهم بحثا عن حياة أفضل. و قد أخذ المنحنى البياني لأعداد النازحين الجزائريين يأخذ شكلا متصاعدا ليبلغ مستويات مرتفعة بين 1936 و 1954 ، إذ بلغت نسبة الجزائريين القاطنين بالمدن 13% ثم 18.5% على التوالي، و كان ذلك بداية "لأسلمة المدن".

أدركت الإدارة الاستعمارية أن الأعداد الهائلة من النازحين الذين يعيشون في ظروف غير عادية يشكلون خطرا أمنيا من الصعب التنبؤ بآثاره، و هذه المخاوف كانت في محلها و تأكدت أثناء فترة الثورة، حيث تحولت الأحياء الشعبية، و السكنات الفوضوية، التي بناها النازحون على أطراف المدن، خزانا بشريا لجبهة التحرير الوطني.

اهتمت إدارة الاحتلال بالجانب الإنساني لسكان هاته الأحياء ، و نهجت معهم سياستين : سياسة التقرب منهم من خلال إنشاء مراكز اجتماعية تتوفر على قاعات خاصة لاستقبال للرجال و للنساء و الاستماع إلى مشاكلهم. و سياسة تقريب الجزائريين القاطنين بالمناطق الحضرية من الوسط الأوروبي من خلال بناء أحياء جديدة مشتركة يتجاور فيها الجزائري مع الأوروبي، و توفير المناخ المناسب للتعايش، و بالفعل أنجز بالعاصمة آلاف المساكن في أحياء متفرقة ، مثل : ديار السعادة، ديار المحصول ، مناخ فرنسا ، جنان الحسن ، ديار الكاف ... و يعتبر "جاك شوفالييه" من أكثر المتحمسين لهذا المشروع.

لقد أدركت الإدارة الاستعمارية أن الصراع في الجزائر ذو طابع إيديولوجي، و لا يمكن خوضه إلا بنجاح إلا باتباع استراتيجية عامة تشمل المجالات العسكرية، الإدارية، الثقافية، الاقتصادية، الاجتماعية، دون إغفال المستوى الأسري و المهني. و هي المجالات التي سنركز الحديث عنها باستثناء الشق العسكري الذي لا يعيننا هنا. و سنتعرض من خلال ذلك لمختلف المشاريع الإصلاحية التي أطلقها المسؤولون الفرنسيون.

أولا: **برنامج فرانسوا ميتران الإصلاحي :**

هو وزير الداخلية مكلف بالعمالات الفرنسية بالجزائر عام 1954، ثم وزير العدل في حكومة غي مولي من فيفري 1956 إلى جوان 1957 كان قد بادر قبل نوفمبر 1954 إلى الإعلان عن مخطط لفتح مناصب عمل للمسلمين في الإدارة و عرف في الصحافة آنذاك ببرنامج متيران".

و بعد اندلاع الثورة، و في الخامس من جانفي 1955، طرح على مجلس الوزراء برنامج إصلاحات سياسية و إدارية و اجتماعية اقتبسه أساسا من قانون الجزائر 1947 و هذه أهم محتوياته :

- الرجوع إلى قانون 1947 و تجسيد بنوده – إنشاء مدرسة وطنية للإدارة لإعداد إطارات جزائرية مؤهلة لتولي مناصب عليا في الوظيف العمومي – وضع شرطة الجزائر تحت الإشراف المباشر لوزارة الداخلية بدمجها مع شرطة فرنسا – إلغاء البلديات المختلطة – إعادة توزيع الأراضي الفلاحية – إعداد مشروع بعيد المدى لبناء سكنات اجتماعية و تشجيع قطاع الصناعة بخفض أسعار الكهرباء.

**ثانيا: مشروع مانديس فرانس الإصلاحي :**

هو بيار مانديس فرانس (Pierre Mendès France) اشتراكي راديكالي خليفة جوزيف لانيال (Joseph Laniel) على رئاسة الحكومة الفرنسية، دامت عهدته أقل من سنة من 19 جوان 1954 إلى 5 فيفري 1955، يعتبر من أنصار الإصلاحات الشاملة التي لا تقتصر على الجانب الاقتصادي و الاجتماعي، و لكن تمس أيضا الجانب السياسي، في حين كانت الإدارة الاستعمارية دائما تفضل التركيز على الحلول الاقتصادية و الاجتماعية البسيطة، اعتقادا منها أن الوضع سيتم التحكم فيه بمجرد توفير الخبز لتسعة مليون جزائري. تولى فرانسوا متيران عرض برنامج حكومته الإصلاحي بالجزائر في 2 فيفري 1955 أمام البرلمان الفرنسي، و تضمن إصلاحات مستعجلة و أخرى على المدى الطويل، - على طريقة مطالب حزب الشعب- أما الشق المستعجل منها فيأتي في مقدمته : إنشاء مدرسة وطنية للإدارة التي ستخرج إطارات جزائرية مسلمة مؤهلة لتولي المناصب في الإدارة – دمج الشرطة الجزائرية في نظيرتها الفرنسية – تطبيق المادة 53 من دستور الجزائر القاضية بإلغاء البلديات المختلطة. و بخصوص الإصلاحات البعيدة المدى، فقد غلب عليها الجانب الاجتماعي كإنجاز مشاريع سكنية، و توزيع الأراضي الفلاحية على الجزائريين، و تعديل أسعار الكهرباء.

و من أجل تنفيذ هذا البرنامج الإصلاحي و إنجاحه قرر رئيس الحكومة رفع حجم الاستثمارات في الجزائر من 28 مليار فرنك إلى 40 مليار، لاستخدامها في مشاريع ذات صدى، تتعلق مباشرة بالحياة اليومية للجزائريين، مثل التكوين المهني ورفع الأجور.

**ثالثا : برنامج جاك سوستال الإصلاحي 1955 – جانفي 1956 :**

لعل جاك سوستال استحضر معارفه في المجال الأنثروبولوجي ليخلص إلى أن الجزائر تعاني من مشكلة متعددة الأبعاد، سياسية و اقتصادية و اجتماعية بالأساس، لذلك اهتم بالتأسيس لعلاقات إنسانية جديدة، بين المسلمين و الأوربيين للتقريب بينهما. و قد تأكدت لديه هذه القناعة بعد الزيارة التي قام بها لبعض المناطق في الجنوب القسنطيني، و لمس بنفسه حالة البؤس و الحرمان التي يعاني منها سكانها، و كان من السهل بالنسبة له الربط بين هذه الحالة و انتشار "التمرد" بتلك المناطق. لذا فإن برنامجه الإصلاحي الشامل سيعتمد أيضا على مخطط أمني عسكري و تدارك أخطاء السياسات الماضية، و في نفس الوقت الاستفادة من البرامج و التقارير المفيدة، فقد أعد سوستال برنامجه الإصلاحي مستندا على الاقتراحات التي قدمها " فرانسوا متيران"، و مضمون تقرير لجنة تحسين و تطوير المعيشة في الجزائر التي ترأسها "رولاند ماسبتيول"(Roland Maspetiol)عضو المجلس الاقتصادي الفرنسي، و قد عرضه أولا على مجلس الوزراء في 1 جوان 1955، ثم عرضه مرة أخرى على البرلمان الفرنسي في 26-09-1955. لكي يحقق سوستال سياسته الإدماجية الطموحة كان عليه تبني برنامج إصلاحي متعدد الأوجه و المجالات و هو ما عرضه على مجلس الوزراء في الفاتح جوان 1956، و قد أظهر فيه حرصا كبيرا على استغلال كل الإمكانيات و الوسائل لإنجاح سياسة الإدماج، و هو ما تطلب دعما ماليا من باريس، لم يستطع سوستال الحصول عليه ، إلا بعد أن خاض معركة، مع وزير المالية، ليفتـــــــــك مبلغا قدره 12مليون دولار.و قد اتخذ برنامجه الإصلاحي عدة صور :

**- الترقية الاجتماعية للجزائريين :**

مست الترقية عدة مجالات، ففي مجال التوظيف تم إنشاء مركز للتكوين الإداري بالجزائر سنة 1955 ،ثم بُرمج إنشاء مركزيين آخرين مشابهين بكل من وهران و قسنطينة.

و في مجال السكن فقد عرفت الجزائر مشاريع سكنية عديدة، موزعة على المدن الكبرى خاصة، و كان الهدف الأساسي منها القضاء على بيوت الصفيح و قد نالت عمالة الجزائر حصة الأسد من هذه المشاريع تليها عمالة وهران. تم إنشاء 1.616 سكن سنة1955 : 2.500 سكن،وفي جانفي 1956 شرع قي بناء 5.263 سكن وخلال 1954-1955 بني بأعالي مدينة الجزائر حيين جديدين من 750 و 1550 سكن.

و فيما يتعلق بالتعليم اهتم سوستال بالتعليم الابتدائي دون سواه، من مستويات التعليم و الأرقام الرسمية التي قدمها دليل على ذلك، فالميزانية التي خصصت للتربية الوطنية سنة 1955-1956 و المقدرة بـ 14 ملوين و 440.871 فرنك أخذ التعليم الابتدائي منها حصة الأسد و المقدرة بتسعة مليون و نصف.

**- المراكز الاجتماعية التعليمية C. S. E.:**

و هي مراكز شبيهة بالمدارس الابتدائية، لكن نشاطها متعدد و متفرع يمس كل فئات المجتمع. في 27 أكتوبر 1955 أصدر جاك سوستال مرسوما لإنشاء مصلحة المراكز الاجتماعية و نشر بالجريدة الرسمية في 4 نوفمبر 1955، و كانت هذه المصلحة تابعة للمديرية العامة للتربية الوطنية بالجزائر. و تعتبر العالمة الأنثربولوجية "جرمان تيون" صاحبة فكرة إنشاء مراكز اجتماعية و هي من اقترحتها على جاك سوستال. و كان هدفها الأول إعادة الأطفال الذين تركوا التعليم إلى مقاعد الدراسة، و تقديم إعانات طبية و اجتماعية للعائلاتو قد اعتبرت في وقت لاحق، أن إنشاءها لهذه المراكز، و النشاط الذي أسهمت به في إطارها، من أفضل الأعمال التي قامت بها في حياتها. ارتبط إنشاء المراكز الاجتماعية بظاهرة الفقر و التسول، و انتشار بيوت الصفيح التي تزايد عددها بعد الثورة بالقرب من المدن الكبرى، و كان الهدف منها : تلقين مبادئ النظافة ، و تقديم تكوينا عاما. تستهدف هذه المراكز الريفيين الذين نزحوا إلى المدن، و لم يتعودوا بعد على الحياة الجديدة، أي المتمدنين الجدد و كان ينشط في هذه المراكز فرنسيون و جزائريون.

- **الفرق الإدارية المتخصصة:**

ظهرت هذه الفرق كتجربة أولية في شهر أفريل 1955 بالأوراس وأوكلت مهمتها إلى الجنرال بارلانج (parlange ) القائد المدني و العسكري لأوراس النمامشة. أدى هذا الجنرال مهمة مشابهة في المغرب مع الشؤون الأهليةA. I

فضل "بارلانج" استغلال سياسة تجميع السكان في محتشدات، للقيام بعمل بسيكولوجي يرتكز على الاهتمام بالمُرحَّلين، و قد كتب تقريرا بذلك للحاكم العام في شهر جويلية 1955، ملاحظا أن الغزو المادي أو الاحتلال المادي غير كاف، لا بد أن يكون مرفوقا باحتلال للنفوس و يتأسف أن سادة إفريقيا لا يفهمون هذه الضرورة. و قد لخص سوستال مهمتها في إقامة النظام والسلم، ليس ضد السكان ولكن لأجلهم وبهم. و من مهامها أنها تعطي حضورا لفرنسا في المناطق التي يبدو أن هذا الحضور ضعيفا. يسير الفرق الإدارية ضباطا ترك لهم هامش كبير للمبادرة، مما مكنهم من فتح ورشات عديدة، شق الطرقات، و مساعدة السكان بكل الوسائل. لقد كانت الفرق الإدارية تؤدي وظيفة مزدوجة إدارية كإحصاء السكان، وإصدار بطاقات التعريف، ورخص العمل في فرنسا، إلى جانب ذلك فهي تقوم بعمل بوليسي واستخباراتي.

**رابعا- إصلاحات روبار لاكوست.**

حصل الحاكم العام الجديد خليفة سجاك سوستال على دعم مالي ضخم قدر بـ 80 مليار فرنك، لكنه لم يكتف بالحصول على الميزانية الضخمة فطالب أيضا بمنحه صلاحيات خاصة تعطيه حرية المبادرة و سن القوانين و إصدار المراسيم التي يراها مناسبة لتجسيد مشروعه الكبير. صادق على قانون السلطات الخاصة الذي طالب به "لاكوست" في 12 مارس 1956 و قد نصت المادة الأولى منه على اتخاذ كل الإجراءات المتعلقة بـالتنمية الاقتصادية، من استثمارات و أشغال عمومية و تجهيز مدرسي و قروض فلاحية ، الرفع من المستوى المعيشي للسكان. و ضمنت الفقرة الثالثة من نفس المادة ضرورة ىالتسريع في وتيرة الترقية الاجتماعية بتحسين ظروف عيش العامل في قطاع الفلاحة بإقرار نظام العطل و الضمان الاجتماعي و العلاوات العائلية، و في القطاع غير الفلاحي تطبيق نفس قوانين العمل و الضمان الاجتماعي الموجودة في فرنسا.

لكن يبقى أهم إصلاح شامل عرفته البلاد في عهده هو القانون الإطار loi-cadre قدمت هذا المشروع حكومة بورجيس مونوري، و قد عرضه روبار لاكوست أمام البرلمان و الهدف منه كما ورد في تدخل وزير الجزائر هو و ضع الأسس لإقامة جزائر جديدة طبقا لما ورد في تصريح رئيس الوزراء يوم 9 جانفي 1957 و تتمثل هذه الأسس في: **-** ضمان المساواة في الحقوق لجميع سكان الجزائر مهما كانت أصولهم الدينية **–** ضمان التعايش بين المجموعات التي تشكل الجزائر، في ظل الاحترام المتبادل للحقوق، و في ظل التعاون الضروري، فلكل مجموعة نقاط ضعف و نقاط قوة ، المجموعة الأوربية ضعيفة من حيث العدد لكنها قوية من حيث القدرات الاقتصادية ، و العكس بالنسبة للمجموعة الأخرى و كلاهما ضروري للآخر. **–** إبراز شخصية الجزائر في إطار الجمهورية. و قد نصت المادة الأولى من مشروع القانون، على أن الجزائر جزء لا يتجزأ من الجمهورية الفرنسية.

حافظت الفرق الإدارية المتخصصة على مكانتها في السياسة الإصلاحية للوزير المقيم مع زيادة معتبر في عددها إذ وصل إلى 180 في جانفي 1956 ثم ارتفع في جانفي 1957 إلى 490 بعد النتائج المشجعة التي عرفتها تجربة الفرق الإدارية المتخصصة في الريف تم تمديد التجربة إلى المدن باسم الفرق الإدارية الحضرية S.A.U

واصل الوزير المقيم لاكوست استراتيجية سلفه، ربما مع توفر تصور أكثر وضوحا بخصوص أهمية تغيير الوضع الاجتماعي للمرأة الجزائرية، و كذلك القانوني، حيث ظهر في جوان 1956 مشروعا لإصلاح القانون الخاص بالمرأة المسلمة و القبائلية( كذا). استغلت السلطة الاستعمارية الخدمات الطبية من أجل التسلل إلى الأسرة الجزائرية عن طريق المرأة، التي حرصت على توظيفها في الفرق الطبية، مما يساعد على مراقبة الوسط النسوي، و التأثير عليه، فالتأثير على المرأة يعني التأثير على أسرة بكاملها، و كانت الأوساط النسوية موضوع دعاية نفسية و معنوية قوية، أشرفت عليها قيادة الجيش الفرنسي في الجزائر التي أعدت مناشير كثيرة لهذا الغرض.

أما فيما يتعلق بتقديم الخدمات فقد كان الطب و التعليم من أهم المساعدات التي حرصت السلطة العسكرية على إيصالها إلى الجزائريين. و هذه بعض الإحصائيات المتعلقة بحجم المساهمة و أشكالها التي قدمها الجيش للجزائريين، ففي مجال الرعاية الصحية بلغت عدد الفحوصات الطبية التي باشرها الجيش سنة 1956 خلال سبعة أشهر– من جانفي إلى أوت: في الجزائر 13,634 و في قسنطينة 219,685، وهران 28,655. و خلال شهر جانفي1957 قُدمت147 ألف استشارة طبية. و قد أَوجَدت السلطة الاستعمارية الإدارية و العسكرية هيئتين لتقديم الخدمات الصحية هي: المساعدة الطبية المجانية AMG، و الفرق الطبية الاجتماعية المتنقلة E.M.S.I.

تؤدي الفرق الطبية مهمة طبية اجتماعية، و في نفس الوقت بسيكولوجية، و هي واقعة تحت تصرف قادة القطاعات العسكرية، ولرقابة ضابط متنقل، و النساء الموظفات بها يلحقن بالمكتب الخامس .

لاقت السياسية الإصلاحية للجمهورية الرابعة انتقادات عنيفة من المعمرين و مسؤولين سياسيين و قيادة الجيش الفرنسي في الجزائر، أدت إلى سقوطها و ظهور الجمهورية الخامسة بقيادة الجنرال ديغول. فكيف سيتعامل مع الوضع.

**4- ديغول من الجزائر الفرنسية إلى الجزائر الجزائرية**

يعتبر المؤرخون الفرنسيون يوم الرابع من سبتمبر 1958 يوما لميلاد الجمهورية الخامسة، عندما وقف "ديغول" بساحة "الجمهورية " بباريس معلنا عن مشروع دستور جديد، الذي صودق عليه يوم 28 سبتمبر عقب الاستفتاء. و اعتبر يوم 4 أكتوبر هو يوم لترسيم ميلاد الجمهورية الخامسة.و في عهد هذه الجمهورية عرفت سياسة فرنسا الجزائرية تحولات مصيرية.

فرنسية الجزائر كانت عقيدة لدى أغلب السياسيين الفرنسيين، و يعتبر "فرانسوا ميتيران" المتحدث الرسمي باسم هذه الأغلبية. أسال الفرنسيون الكثير من الحبر حول علاقة ديغول بفكرة الجزائر الفرنسية، خاصة بعد أن خيب آمال مناصريه الذين كانوا سببا في عودته إلى الحكم، معتقدين أنه الرجل المناسب الذي سينقذ الجزائر الفرنسية من الضياع و إذا به بعد فترة وجيزة - و على مراحل - يفاجئهم بتصريحات، و قرارات رأوا أنها خيانة لمبدأ الجزائر الفرنسية، و لحركة 13 ماي في الجزائر. مباشرة بعد أن أصبح رئيسا للحكومة حط رحاله بالجزائر يوم 4 جوان، و من على شرفة قصر الحكومة ألقى خطابا أمام أكثر من 100 ألف شخص استهله بجملته الشهيرة :" لقد فهمتكم " je vous ai compris كانت هذه العبارة جوابا على هتافات تنادي بالجزائر الفرنسية و بحياته و حياة الجنرال "سالان" و "ماسو" عقب الخطاب أسر لأحد مقربيه أنه سيحاول إيجاد الحل الأقرب لوجهة النظر الفرنسية لإنهاء المشكل الجزائري و لكنه يرى أن الوقت تأخر لهكذا حل.

لكن ديغول لم يكن يملك الجرأة لكي يصارح الفرنسيين في الجزائر بهذه القناعة، لأن ذلك سيؤدي إلى إسقاط حكومته كما سقطت الحكومات السابقة، لذلك نراه يفضل مجاراتهم، و تبني شعاراتهم العزيزة على قلوبهم، ففي 6 جوان 1958 وخلال زيارته لمدينة "وهران" يصرح قائلا : " الجزائر أرض فرنسية" و في نفس اليوم انتقل إلى مدينة "مستغانم" أين استقبل استقبالا حاشدا و كان أغلب المرحبين به الذين غزوا الشوارع من الجزائريين، و بعد أن اعترف أمامهم أنه رجل يتحمل أثقل المسؤوليات في التاريخ ...ردد بحماس هذه العبارات : "تحيا مستغانم تحيا الجزائر الفرنسية تحيا الجمهورية تحيا فرنسا. إلى غاية نهاية سنة 1958 كان يبدو ديغول منسجما جدا مع أنصار الجزائر الفرنسية الذين جاؤوا به إلى الحكم، و بلغ هذا الانسجام ذروته خلال الانتخابات التشريعية التي جرت من 23-30 نوفمبر 1958، و التي فاز فيها حزب الاتحاد من أجل جمهورية جديدة U.N.Rبالأغلبية المطلقة. يبدو أن أنصار الجزائر الفرنسية لم تكن ثقتهم كبيرة في الجنرال ديغول و حكومته إذ لم يكتفوا بتصريحات زعيمهم المتبنية لفكرة الجزائر الفرنسية، بل أخذوا على عاتقهم تأسيس حركات و أحزاب سياسية للدفاع عنها و حمايتها.، منها : الجمعية العامة لطلبة الجزائر A.G.E.A، الحركة الشعبية لـ 13 ماي M.P.13. الاتحاد من أجل جمهورية جديدة U.N.R الذي أسسه "جاك سوستال و الاتحاد من أجل التجديد الفرنسي U.R.F  ، في 1 نوفمبر 1958 تجمع المتعصبون لفكرة الجزائر الفرنسية تحت مظلة جبهة الجزائر الفرنسية F.A.F. ترأسها البشاغا"بوعلام" الضابط السابق في الجيش الفرنسي، كما ظهر ما يسمى بالتجمع من أجل الجزائر الفرنسية R.A.F و حسب وثائق مصلحة الاستعلامات العامة التابعة لعمالة الجزائر فإن هذا التجمع يقف وراء تأسيسه حركة البنائين الأحرار– الماسونية- la franc maçonnerie و يقود هذا التجمع جورج بيدو(George Bidault) الذي وصفته تقرير الاستعلامات بالديغولي المخلص.

. ظهرت حركة أخرى باسم "حركة الجزائر الفرنسيةM.A.F، نشأت في أواخر ديسمبر 1958 يترأسها "أنطوان غاردال" (Antoine Gardel).

وحد أنصار الجزائر الفرنسية نشاطهم و كونوا لجنة الوفاق للحركات الوطنية، و في نهاية نوفمبر ظهرت حركة سياسية تدعى الحزب الكبير للتقدم الجزائري I.P. G.P.P.A أسسها"مصطفى كروش"، في نوفمبر 1958، الذي أبدى رغبته في الانضمام إلى لجنةالوفاق. كل هذه الحركات نشأت للدفاع على الجزائر الفرنسية عن طريق الإدماج المبني على فكرة المؤاخاة بين الجزائريين و الفرنسيين، و من المنظمات التي تبنت هذا الشعار **الاتحاد المسيحي الإسلامي للجزائر و الصحراء U.C.M.A.S**: و هو فرع من حركة " الديمقراطية المسيحية بفرنسا Démocratie Chrétienne de Franceالتي يترأسها جورج بيدو(George Bidault)، و هناك أيضاالجبهة الوطنية من أجل الإدماج و الأخوة F.N.I.F: أسسها "لومبار" (Jacques Lambert)أستاذ بكلية الحقوق بجامعة الجزائر.

الأداء السياسي لديغول لم يكن مطمئنا لهذه التنظيمات، فديغول الذي عرفه الفرنسيون سنة 1940 و 1944 ليس هو ديغول سنة 1960 الذي أصبح يقدم تنازلات كبيرة كما يعتقد أصحابها. التحول السريع في مواقف ديغول يجعلنا نتساءل عن مدى إيمانه بالجزائر الفرنسية، كتب الفرنسيون الكثير عن هذا الموضوع و سجلوا حتى أحاديثه الخاصة مع مقربيه، و فتشوا في تصريحاته القديمة لمحاولة فك لغز سياسته الجزائرية، و قد توصلوا إلى حقيقة مفادها أن ديغول لم يكن مقتنعا بفكرة الجزائر الفرنسية، و أنه آمن بأن الجزائر في نهاية المطاف ستتحصل على استقلالها، لكنه لم يكن قادرا على مواجهة المعمرين بهذه الحقيقة خاصة و أنهم لما يمثلونه من قوة ضغط سياسية و اقتصادية و إعلامية. خلال حوار صحفي أُجري معه في ماي 1966، تحدث عن ضغوطات الواقع التي قد يتعرض لها السياسي و تجبره على اتخاذ مواقف معينة، و ضرب مثلا بالجزائر فقال أنه كان يؤمن دائما بأنه يجب منح الاستقلال لهذا البلد و خاطب الصحفي قائلا : " تصور سنة 1958 أقول في تجمع شعبي بالجزائر: يجب أن تكون للجزائريين حكومة ... سوف لن يكون هناك ديغول الآن ... إذًا كان يجب علي أن أكون حذرا و أن أسير بالتدريج ". و بالفعل فإن تحول ديغول نحو فكرة الجزائر الجزائرية ثم الرضوخ لحتمية حصول الجزائر على استقلالها ، كان على مراحل:

- **المرحلة الأولى** الحصول على الصلاحيات المطلقة و احتكار السياسة الجزائرية، تحصل على هذه الصلاحيات من الجمعية الوطنية في 3 جوان 1958، ثم قوى موقفه بالدعوة إلى دستور جديد يوم 28 سبتمبر1958 ليحصل على تفويض شعبي و صلاحيات مطلقة. - **المرحلة الثانية** البحث عن وقف لإطلاق النار مشرف و بموافقة الجبهة: طلب ديغول من الثوار مرتين وقف الاقتتال و المساهمة في تنمية الجزائر، المرة الأولى في خطابه يوم 4 جوان 1958، و الثانية يوم 23 أكتوبر 1958 في إطار ما دعاه بسلم الشجعان، و لكن الحكومة المؤقتة رفضت هذه الدعوة، و رأت فيها دعوة للاستسلام. **- المرحلة الثالثة:** التخلي عن سياسة الإدماج، و اعترف ديغول بقوة الثورة و صمودها بعد أربع سنوات من الصراع العسكري بالرغم من وجود 400 ألف جندي فرنسي، و هو يفوق العدد الذي أعده "نابليون" لغزو أوروبا، و يخلص إلى أن الإدماج كلمة لا معنى لها، بل ستشكل خطرا على فرنسا و هويتها، ففي 5 مارس 1959 صرح للنائب " ألان بايرفيت"(Alain peyrefitte) أنه: " لا يمكن أن ينجح الإدماج،" فالعرب هم العرب و الفرنسيون هم الفرنسيون. -**المرحلة الرابعة:** إبعاد الجيش عن السياسة و تكليفه بالعمليات العسكرية الكبرى. يعتبر الجنرال "زيلر" (Zeller) قائد أركان الجيش من أنصار تسيير ضباط الجيش للإدارة المدنية لكن الجنرال "ديغول" كانت له وجهة نظر مخالفة فقد وجه رسالة للجنرال "سالان" (Salan) في 19 جويلية 1958 أبلغه فيها أن ممارسة السلطة العسكرية لوظائف مدنية أمر لا يمكن أن يستمر، لأنه لا يتماشى و التقسيم المنطقي للسلطات، و سيحول دون ممارسة ضباط الجيش لمهامهم الطبيعية و اتخذ قرارات للفصل بين المسؤوليات العسكرية و المدنية، فعين في 16 ديسمبر 1958" بول ديلوفرييه"(Paul Délouvrier) مندوبا عاما للحكومة بالجزائر مكلفا بتطبيق الإصلاحات الاقتصادية و الاجتماعية و الإدارية لمشروع قسنطينة ،أما المهام العسكرية فقد أسندت للجنرال "موريس شال" (Maurice Challe ) القائد الأعلى للجيش الفرنسي بالجزائر – ديسمبر 1958 إلى مارس 1960- المكلف بتحقيق نصر عسكري حاسم على "المتمردين" الذين رفضوا قبول عرض سلم الشجعان. - **المرحلة الخامسة**: اتخذ فيها قرارات حاسمة، كالاعتراف للجزائريين بحق تقرير مصيرهم في مارس 1959 خلال اجتماع لمجلس الوزراء مقترحا عليهم كأفراد لا كأمة، أن يختاروا بين ثلاثة أمور:

1- القطيعة مع فرنسا و يراه ديغول كارثيا، لأنه سيغرق الجزائريين في البؤس و الفوضى السياسية ، انتشار الذبح و الديكتاتورية الشيوعية.

2- الفرنسة الكاملة في إطار المساواة في الحقوق. و يصبح الجزائريون جزءا من الشعب الفرنسي الذي سيمتد من دانكارك إلى تامنراست.

3- أن ينشئ الجزائريون حكومة لهم معتمدة على المساعدة الفرنسية في إطار نظام فدرالي يضمن حقوق كل المجموعات : الفرنسية – العربية القبائلية و المزابية، في ظل من التعاون، كما سترتبط هذه الحكومة باتحاد وثيق مع فرنسا، يشمل الاقتصاد و التعليم الدفاع و العلاقات الخارجية. أعلن ديغول هذه الاقتراحات في خطاب له يوم 16 سيتمبر 1959 ، و لم ينجز هذا الاستفتاء إلا في 8 جانفي 1961، عقب المظاهرات العارمة التي عرفتها مدن جزائرية عديدة في ديسمبر 1960.

لم يعد شعار الجزائر الفرنسية القائم على فكرة الإدماج صالحا للاستعمال بعد أن فرضت الثورة الجزائرية نفسها كأمر واقع و استطاعت تحقيق انتصارات دبلوماسية لا يستهان بها، مما جعل الدولة الفرنسية في حرج سياسي كبير أمام الرأي العام الدولي و أمام حلفائها أيضا. في ضل هذه الظروف طرح ديغول فكرة الجزائر الجزائرية.

سبقت الإشارة إلى أن فكرة الجزائر الجزائرية ارتبطت مباشرة بمبدأ حق تقرير المصير،و قد طرحها ديغول في مارس 1959 خلال مجلس الوزراء، و هي من بين الخيارات المطروح أمام الجزائريين لتقرير مصيرهم . لكن يبدو أن العبارة لم يستعملها ديغول علنيا إلا بعد ذلك بشهور، خلال الندوة الصحفية التي أقامها في 5 سبتمبر 1959، حدد بعض ملامح الجزائر الجزائرية، فهي جزائر مستقلة لا تحكمها الجبهة و لا مؤيدي الجزائر الفرنسية بل قوة ثالثة،من "الجزائريين" بالمفهوم الواسع للكلمة، و تعتمد حكومة " القوة الثالثة" هذه على مساعدة فرنسا و تتحد معها اتحادا وثيقا en union étroite avec elle في مجال الاقتصاد التعليم الدفاع و العلاقات الخارجية. أما النظام السياسي الأنسب للجزائر الجزائرية، فهو النظام الفدرالي، الذي يشكل – حسب ديغول- ضمانا لكل للمجموعات المختلفة التي يتشكل منها المجتمع الجزائري: من فرنسيين و عرب و قبائل و ميزابيين.

رغم هذه النظرة العرقية فإن وزارة **الخارجية الفرنسية تزعم في منشور** لها صادر في شهر جوان 1961، أن دور فرنسا هو حماية الجزائر من التقسيم، و الفوضى، و لا يكون ذلك إلا إذا تشكلت دولة جزائرية متعددة الطوائف تأخذ بعين الاعتبار أقلية مهمة ، و لعل ديغول قدم نموذجا عن هذه الدولة في أول حكومة شكلها عقب الانتخابات التشريعية في 30 نوفمبر 1958، التي ضمت 21 وزيرا، منهم جاك سوستال بصفته وزيرا منتدبا لدى الوزير الأول، بالإضافة إلى ستة عشر وزيرا من المنتخبين في البرلمان الجديد، و قد أراد ديغول لهذه الحكومة أن تكون "متعددة الطوائف" فعين " نفيسة سيد قارة " كاتبة دولة للشؤون الاجتماعية، كما اقترح على "عبد الرحمن فارس" – انظم للجبهة سريا منذ 1956 – أن يكون وزيرا فيها أيضا، لكنه رد العرض بعد استشارة رئيس الحكومة المؤقتة.

5 سبتمبر 1960 يصرح ديغول أن الجزائر الجزائرية في طريق التشكل، و أن المستقبل سيكشف إن كانت هذه الجزائر ستختار القطيعة أو الشراكة مع فرنسا، ثم يعلن في الرابع من نوفمبر أن الجزائر ستكون لها حكومة لأول مرة في التاريخ، و ستتمتع بمؤسسات و قوانين خاصة، و يضيف أن الباب مفتوح لكل من يريد المشاركة في هذه الحكومة. حسب بعض الوثائق فإن القضية الأساسية بالنسبة للحكومة الفرنسية هي الإعداد لجزائر تعيش فيها المجموعات الثلاث : المسيحية و المسلمة و اليهودية، في توافق تحت مضلة الأخوة الفرانكو- إسلامية، ترعاها دولة يشارك فيها كل الجزائريين. إن عبارة "كل الجزائريين" تخفي وراءها التمكين "للأقلية المهمة" التي تحرص فرنسا على أن تكون لها الكلمة الأولى و الأخيرة في الجزائر المستقلة، و هي جزائر جزائرية متحدة مع فرنسا، التي ستحافظ على مصالح الجزائر و "مصالح الحضارة الغربية"، باعتبارها قوة مسيطرة في المنطقة.

**5- مشروع قسنطينة و جزائر ما بعد الاستقلال.**

ليست هذه المرة الأولى التي يختار ديغول" قسنطينة مكانا لإعلان مشاريعه الإصلاحية، فقد سبق و أن ألقى بها خطابا في ديسمبر 1943، و أعلن فيه عدد من القرارات الإصلاحية، و هاهو يعود إليها ليعلن منها أضخم مشروع إصلاحي عرفته الجزائر في ظل الاحتلال. فما هو سر قسنطينة الذي جعل ديغول يعود إليها للمرة الثانية و لنفس الغرض، لماذا لم يعلن هذا المشروع من الجزائر أو وهران مثلا؟ لماذا قسنطينة هي دائما المدينة المفضلة لديغول كي يعلن منها عن قراراته المهمة؟. تتميز مدينة قسنطينة بأن سكانها يشكلون 39% من مجموع سكان الجزائر أن الأوربيين بدائرة قسنطينة يشكلون أدنى نسبة مقارنة بباقي الدوائر، إذ بلغت نسبتهم 6.98%مقابل 35.73%بالجزائر و49،30%بوهران. و هذا الجو الديمغرافي يوفر الهدوء لديغول، و أيضا الدعاية المناسبة للمشروع باعتباره مشروعا "للمسلمين" و ليس للأوروبيين. فاختيار قسنطينة لهذه الاعتبارات كان مناسبا.

و قد جاء المشروع مباشرة بعد ظهور نتائج الاستفتاء على الدستور في فرنسا و في الجزائر، و الذي وفرت له الإدارة الاستعمارية "الشروط اللازمة" لنجاحه. فقبل الاستفتاء نَظمت زيارة للصحافيين مع تعيين الأماكن التي سيزورونها، و كذلك " الفرنسيين المسلمين" الذين سيتم استجوابهم، حيث تم تحديد قائمة بهؤلاء في كل منطقة يزورها الصحفيون، و كلهم من أعوان الاحتلال. بعد أقل من شهر من الاستفتاء أعلن في 3 أكتوبر 1958 عن مشروع قسنطينة.

الأهداف العامة للمشروع و هي إحداث تغيير جذري للجزائر التي عانت من ظروف صعبة، و تحسين ظروف العيش للرجال و النساء ، و تمكين الأطفال من متابعة تعليمهم ، و أن تأخذ الجزائر مكانتها في الحضارة المعاصرة و تتمتع بميزاتها. لتحقيق هذه الأهداف وضعت الحكومة الفرنسية مشاريع كبرى للسنوات الخمس القادمة. التي ستشهد التحاق العُشر على الأقل من الشباب من الوطن الأم بالجزائر ليسيروا هياكل الدولة، من إدارة و قضاء و جيش و تعليم. و على المستوى الاجتماعي: سيتم تحسين رواتب الموظفين، و في الفلاحة:سيوزع على المزارعين المسلمين 250,000هكتار، و قبل نهاية المدة التي يستغرقها البرنامج فإن المشاريع المتعلقة بالفلاحة و الصناعة بالجزائر، ستبلغ نهايتها خلال المرحلة الأولى من البرنامج الخماسي، هذه المرحلة التي ستشهد على الخصوص البدء في استغلال البترول و الغاز، و إنشاء مُركَّبات كبرى للحديد و الصلب و الصناعة الكيميائية، و أيضا بناء سكنات لمليون شخص، و تطوير قطاع الصحة، الموانئ، الطرقات، و تشغيل 400 ألف عامل جديد. و في مجال التعليم و خلال الخمس سنوات سيلتحق بمقاعد الدراسة ثلثي عدد البنات و الذكور للوصول إلى نسبة تمدرس كاملة بعد ثلاث سنوات.

في إطار هذا البرنامج الطموح سيقوم الجيش الفرنسي بتكثيف و تشجيع ما أطلق عليه عملية التواصل الأخوية و الإنسانية، و سياسيا فإن المشروع سيمكن الجزائر من انتخاب ممثليها على أن يكون ثلثي عددهم من المسلمين.

في ختام الخطاب نبه "ديغول" إلى أن التحولات التي ستعرفها الجزائر ستمكنها من بلورة شخصيتها في ضل تضامن وثيق مع الوطن الأم. و أن الجزائر أمام خيارين لا ثالث لهما: إما الحرب، و إما التآخي، و هو السبيل الذي اختارته فرنسا. و أنهى خطابه بهذه العبارة تحيا الجمهورية ! تحيا الجزائر و فرنسا!

هذا الخطاب حولته الحكومة إلى برنامج خماسي من أجل التنمية الاقتصادية و الاجتماعية بالجزائر، و الذي يعتبر المرحلة الأولى لمخطط تنموي يمتد لعشر سنوات.

يهدف مشروع قسنطينة من خلال برامجه المتعددة إلى الرقي بالمستوى المعيشي تضمن الخطاب إذا الخطوط العريضة للمشروع، و قد أوردت الإدارة تفاصيل أخرى لمختلف برامجه التنموية.

في مجال السكن البرنامج الذي سيوفر سكن لمليون شخص خلال خمس سنوات،اعتمد نوعين من السكنات: **عادية –الصنف أ**- : شبه حضارية ، H.L.M و كلها من ثلاث غرف. و **ريفية- الصنف ب:** من غرفتين و مطبخ و ساحة صغيرة. يمتد هذا البرنامج السكني من 1959 إلى 1963.

فيما يتعلق بتغيير وجه المناطق الداخلية فإن مشروع الألف قرية بدأ و هناك 600 قرية أنجزت أو في طريق الإنجاز. كما استحدثت نوعا جديدا من التعاونيات تدعى : التعاونية الفلاحية لمشروع قسنطينة Sections Coopératives Agricoles du Plan de Constantine S.C.A-P.C.O و هي مرتبطة بالشركات الفلاحية للاحتياط. S.A.P

في مجال التعليم وضع برنامجا لاستحداث 1800 منصب معلم ابتدائي، و استقبال 4650 تلميذ في التعليم المتوسط و الابتدائي، و 3550 تلميذ في التعليم التقني و المهني، و كذلك إنشاء مراكز اجتماعية للتربية لمحاربة الأمية التي تجاوز عددها 35 مركزا سنة 1958، و سيرتفع سنة 1966 إلى أكثر من 700 مركز.

من أجل متابعة أفضل لتنفيذ هذه البرامج و المشاريع المتعلقة به أنشأت الحكومة الفرنسية مجلسا أعلى للمشروع.le conseil supérieur du plan de l’Algérie و يقع هذا المجلس تحت رعاية المندوب العام "بول ديلوفرييه" (Paul Delouvrier) و بيار ماس(Pierre Masse) المحافظ العام للمشروع و الإنتاجية و أندري جاكومي(André Jacomet) الأمين العام للإدارة. تأسس المجلس طبقا للمرسوم المؤرخ في 12 فيفري 1959 و يتكون من: السيد بوعكوير صالح الأمين العام المساعد للشؤون الاقتصادية و هو رئيس المجلس. أما الأعضاء ممثلي الوزارات فهم :-المالية و الشؤون الاقتصادية: لسيد أراس(Arrasse) ثم دارجنتو (Dargenton) – الأشغال العمومية و المواصلات : السيد كوكان Coquand – الصناعة و التجارة : بار Barre و لومبارس (Lombares)، يضاف إلى هؤلاء ممثل عن المندوب العام لـ O.C.R.S السيد هنري فور Henri Faure و

السيد عمارة كوربة ضابط بالفرق الإدارية المتخصصة من الشلف، و بكري هامل(حامل؟) مفتش المراكز الاجتماعية بوهران، و بن جادور عبد القادر رئيس فدرالية التربية، و بلوخ لان فرونسوا (Bloch-Laine François) المدير العام لصندوق المخازن و الحفظ caisse des dépôts et consignations. بالإضافة إلى 35 عضوا يمثلون قطاعات مختلفة بعضهم جزائريين أيضا أمثال: "حمادو بوعلام" ممثل فدرالية النقابات المستقلة ، "خاسر حنيفي" مدير قطاع الصحة، "قلاتي علي" رئيس الاتحاد الجزائري للشركات الفلاحية للاحتياط، "دواق محمد" مندوب محافظة إعادة البناء و السكن الريفي،" شكيكن عبد الرحمان" صناعي ، و " تامزالي مصطفى" نائب رئيس

المنطقة الاقتصادية للجزائر، و " بومدين" ، رئيس التعاونية الإسلامية الجزائرية لحيازة الملكية الصغيرة ، " مبارك رابح" رئيس تعاونية السكن بسيدي مبروك. ويبلغ إجمالي أعضاء المجلس 43 عضوا : 15 ممثلا من الوطن الأم، 14 ممثلا عن المسلمين ، 14 ممثلا عن الأوروبيين.

يحمل مشروع قسنطينة نوعين من الأهداف : أهداف آنية تظهر في الميدان على المدى القريب، و هي مرتبطة بالميزانيات المخصصة لبرامجه المختلفة، و أطلعنا على جانب منها آنفا، و أهداف أخرى لا تظهر إلا على المدى البعيد و تأخذ غالبا طابعا حضاريا، و يمكن أن يطلق عليها بالأهداف الاستراتيجية. لقد تحدثت الإدارة الاستعمارية طويلا على النوع الأول من الأهداف و أطنبت في تفصيلها و شرحها لتبرز حرصها على ترقية البلد و سكانه، و هو عمل دعائي ترويجي كما سبقت الإشارة إليه مرارا.

يستهدف مشروع قسنطينة ثلاث محاور رئيسية : – إحداث تغيير ثوري في المناطق الداخلية – توسيع عملية العصرنة في الجزائر – الترقية الاجتماعية و تعتبر المحور الرئيسي، و التي تعني تعليم و تربية الإنسان.

خلال الكلمة التي ألقاها المندوب العام " بول ديلوفرييه " بقاعة المحاضرات بالقصر القنصلي يوم 28 جوان 1960، تحدث عن مشروع قسنطينة و أهدافه الإستراتيجية، التي يجب أن يتمسك الفرنسيون بتحقيقها، و أشار إلى أن التنمية الاقتصادية المنشودة بالجزائر مرتبطة ارتباطا وثيقا بالحل السياسي النهائي للمشكلة الجزائرية، و أنه يجب إقناع كل من يعيش على هذه الأرض أن مصير الجزائر لا يمكن تحديده و في إطار قيم الحرية و الكرامة حسب المفهوم الغربي دائما، "إلا إذا بقي هذا البلد في حالة اتحاد وثيق و عميق مع فرنسا"… le sort de l’Algérie ne peut se régler librement dans la dignité et la liberté occidentales , que se ce pays reste en union étroite , profonde avec la France. ،

**خاتمة:**

لعل كلمة آخر مسؤول فرنسي في الجزائر المستعمر تعبر بشكل واضح عن الأهداف الاستراتيجية لمجمل ا أساليب الناعمة التي اتخذتها إدارة الاحتلال لمواجهة التيار الوطني، و فيها دلالات واضحة على أن فرنسا مدركة تماما أن الحرب التي خاضتها في الجزائر لمدة سبع سنوات و نيف ، لم نكت حربا ضد جبهة التحرير الوطني ، و لكنها تجسيد لصراع حضاري بين قديم متجدد. و نهاية هذا العرض لأهم ما تضمنه كتاب الإصلاحات الاستعمارية في الجزائر و انعكاساتها الاجتماعية يمكن تسجيل النتائج الآتية:

- السياسة الإصلاحية لفرنسا الاستعمارية في الجزائر كانت دائما تسير بالتوازي مع العمل العسكري، ضمن مفهوم شامل للتهدئة pacification و الدولة الفرنسية لم تخصص في الواقع سوى مبلغا زهيدا يعادل ما يقارب عُشر ما كلفته الحرب، و ذلك للقيام بمشاريع تأمل من ورائها تغيير مسار التاريخ في الجزائر.

- كان لمصطلح الإصلاح معنى خاص لدى المحتل، يعكس انحراف الطبقة البرجوازية عن مبادئ عصر التنوير و هو الانحراف الذي أدى إلى بروز الحروب الاستعمارية و العالمية.

- رغم كل الضجيج الذي أثير حول التعليم الفرنسي في الجزائر منذ 1850 ، و رغم افتخار الفرنسيين بأنهم بنوا في الجزائر مؤسسات تعليمية لم تعرفها طيلة الثلاثة قرون التي عاشوها في ظل الحكم العثماني، فإن الحالة التعليمية للجزائريين بعد قرن و ربع من الاحتلال لم تكن على ما يرام، بل ازدادت سوءا كما تؤكده إحصائيات الإدارة.

- إن أصل فكرة الإصلاحات هي المحافظة على جزائر فرنسية، و في أسوأ الأحوال جزائرية، لكنها مرتبطة بفرنسا ارتباطا وثيقا يحظى فيها الأوربيون بكل الامتيازات، الاقتصادية و السياسية، و يبقى الجزائريون يعيشون دائما على الهامش.

- إذا تتبعنا تصريحات مسؤولي الدولة الفرنسية و على رأسهم رئيس الجمهورية "شارل ديغول" بخصوص المجتمع أو الأمة الجزائرية، سيبدو لنا جليا أن الاستعمار الفرنسي الذي اتخذ من شعار فرق تسد وسيلة لتوطيد أقدامه في الجزائر منذ السنوات الأولى للاحتلال، بقي وفيا له. من خلال تبني مفهوما خاصا للوحدة التي تكون بين الأوروبيين ( مسيحيين و يهود ) و بين الجزائريين لا كأمة أو كشعب، و لكن كأفراد أو طوائف متعددة الأعراق ليساهموا معهم في بناء الجزائر.

- مساهمة الجزائريين في إدارة شؤون بلدهم بعد الاستقلال كما تتمناها فرنسا الاستعمارية، و بالمفهوم الذي قصدته من كلمة جزائريين ، ستكون ضعيفة و هامشية لسببين: 1- لأنه لن يكون لقوتهم العددين أي معنى. 2- الأقلية الأوربية التي يطلب من الجزائريين أن يتعايشوا معها ستحتكر المال و الإعلام، و النتيجة هي سيطرة الأقلية أالأوروبية و اليهودية على الحكم و تسيير البلد، و هذا كله باسم الوحدة، و التعايش ، و الأخوة الإنسانية...

- ديغول لم يقبل بالعودة إلى السلطة كي ينقذ الجزائر الفرنسية فقط و بطريقته الخاصة ، و لكن لينقذ فرنسا من المعضلة الجزائرية، دون التفريط في المصالح الحيوية و الإستراتيجية للدولة الفرنسية في الجزائر، أي إيجاد جزائر فرنسية جديدة، بعنوان معدل " الجزائر الجزائرية"و هو ما لم يستوعبه رفقاؤه، و المعمرون.

- و عليه فإن الإصلاحات كانت في الحقيقة وسيلة لاستعمار الجزائر بأسلوب جديد، لا يتطلب حربا و لا سفكا للدماء.

صدق أمير البيان الجزائري محمد البشير الإبراهيمي الذي صدح بالحق المر من على منبر جامع كتشاوة في خطبة له ألقاها يوم الجمعة مباشرة بعد الاستقلال أشار فيها إلى أن الجزائر لا تزال تعاني من بعض آثار الاستعمار على المستوى الاقتصادي و اللغوي و النفسي أيضا. و مما جاء في خطبته " ... فهو – يقصد الاستعمار الذي شبهه بالشيطان – قد خرج من أرضكم و لكنه لم يخرج من مصالح أرضكم، و لم يخرج من ألسنتكم، و لم يخرج من قلوب بعضكم.".